الثورة

الأحد 23 ربيع الثاني 1435هـ 23 فبراير 2014م العدد 17993
Sunday : 23 Rabia Thani 1435 - 23 February 2014 - Issue No. 17993

دراسة ميدانية تدعو إلى إعداد وثيقة تمكين الأسر المفككة

قضايا وناس / بلقيس الحنش / أمل الجندي

أوصت دراسة حديثة أعدتها لجنة خبراء في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تضمنت عدداً من النقاط التي تخص حالة الأحداث في اليمن وكيفية عمل عدالة من التعامل مع قضايا الأحداث والأطفال المتهمين والمدنيين بخرق القانون.

الدراسة التي أعدها فريق برئاسة الأخ عادل دبوان والدكتور فواز رطروط فصلت حالة الأحداث في اليمن نظريا وميدانيا موضحة أهم الأسباب التي تجعل الأطفال عرضه لخرق القانون واستعرضت الدراسة التي دشنت نتائجها ضمن مشروع تعزيز أنظمة عدالة الأحداث بوزارة العدل بتنظيم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الأحداث بالشراكة مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومنظمة اليونيسف بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونيسف.

وأشارت الدراسة في توصياتها إلى أهمية بناء قدرة الاختصاصيين الاجتماعيين والمرشدين التربويين في مجالات الوقاية من جنوح الأحداث والإدارة الكلية لحالة الأحداث والنهج المتعدد للاختصاصات المهنية وسن التشريعات التي تضمن حق الطفل في عدم تسربه من التعليم باعتبار أن التسرب أحد الأسباب الرئيسية لجنوح الأطفال وضرورة اعتماد الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بوثيقة "تطوير سياسات حماية الطفل" التي أعدتها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ضمن نشاطات مشروع تعزيز نظم عدالة الأحداث.

كما أكدت الدراسة أهمية إعداد وثيقة مشروع لتمكين الأسرة اليمنية (المفككة) من تنويع مصادر دخلها وتعزيز التلاحم بين أفرادها إضافة إلى أهمية عمل مهنة الخدمة الاجتماعية في اليمن من خلال بناء القدرة المؤسسية لأقسام الخدمة الاجتماعية في الجامعات الحكومية وتفعيل الدور المهني بنقابة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

إضافة إلى تدريب ضباط الشرطة ووكلاء النيابات والقضاة ومحاكم الأحداث على الكيفية في التعامل مع الآثار النفسية والاجتماعية والحقوقية المترتبة على خروج الأطفال عن القانون ونشر القوات في المناطق غير الآمنة التي تشكل خطرا على سكانها وزوارها عامة والأطفال خاصة وبناء قدرة وزارة الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية والعمل في المجال الإحصائي.

الدراسة التي أشارت إلى أن أهم أسباب جنوح الأطفال هو الوضع الأسري المفكك والفقر ورفقاء السوء والتسرب من التعليم حيث أشارت إلى أسباب ارتكاب الأطفال للجرائم من وجهة نظر المبحوثين في أحد جداولها إلى أن الفقر سبب لارتكاب الجريمة (21.55)، يليها التفكك الأسري بمجموع (14.11) فيما كان غياب متابعة الأسرة (11.94) والتسرب من التعليم (8.37) ورفقاء السوء (7.91).

وأوضح عادل دبوان ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الفعالية إلى أن المشروع أعد لجاناً محلية مهمتها العمل على حل قضايا الأطفال قبل وصولها إلى أقسام الشرطة من أجل التخفيف من وطأة المعاناة التي قد يجدها الحدث وقد أنشئت هذه اللجان المحلية على أربع محافظات إضافة إلى إنشاء اللجنة الفنية التي ستعمل على تنفيذ توصيات هذه الدراسة إلى خطة مشروع منفذة على مستوى محافظات الجمهورية والتي جاءت الدراسة ضمن مشروع العدالة التصالحية للأحداث والأطفال المدانين بخرق القانون.

سجناء أثيوبيون يناشدون النائب العام النظر في قضيتهم

قضايا وناس / وائل شرحه

ناشد ثلاثة من نزلاء السجن المركزي بمحافظة حجة ـ أثيوبيو الجنسية ـ النائب العام الدكتور علي أحمد الأعوش النظر في أمرهم والتوجيه بإطلاق سراحهم بعد أن أوشكا العام الثاني من بقائهم في السجن على الانتهاء.

وقال النزلاء " سلطان محمد يحيى مانبا وأدريس سعيد محمد سالي وومحمد حمد نور محمد حسن " في شكوى ارسلوها إلى مقر الصحيفة أنه تم القبض عليهم قبل عام وتسعة أشهر بحدود اليمن وتحديداً في منفذ حرض بتهمة القتل دون وجود أدلة أو ملف للقضية.. مشيرين إلى أن النيابة المختصة أفرجت عن أكثر من عشرين سجيناً ـ أثيوبيي الجنسية ممن تم اعتقالهم معهم وذلك بعد أن دفعوا مبالغ مالية.

وأشار النزلاء في الشكوى المهورة بأسمائهم وبصماتهم إلى أنهم ومنذ اعتقالهم لم يعرضوا على النيابة وأنه ليس لديهم ملف للقضية.. مطالبين النائب العام بالنظر في قضيتهم والتوجيه بالإفراج عنهم ومعاقبة من تسببوا باعتقال حريتهم وتقييدها دون أي مسوغ قانوني.

استئناف محافظتي صنعاء والجوف تنجز 779 قضية في 2013م

قضايا وناس /معين محمد

كشف تقرير إحصائي حديث صادر عن نيابة استئناف محافظتي صنعاء والجوف عن أن عدد القضايا الواردة إليها خلال العام 2013م بلغت 779 قضية تم التصرف في 771 والمتبقي منها 8.

وأشار ذلك التقرير إلى أن تلك القضايا تنوعت في 395 جسيمة تم التصرف فيها، وأن 25 قضية صدرت بها أحكام و213 رهن المحاكمة و158 قضية استطلاع رأي تم التصرف في 156 قضية وبلغت نسبة الإنجاز 98%.

وبين التقرير بأن عدد القضايا الواردة إلى النيابات الابتدائية بلغت 2040 قضية تم التصرف في 1552.

www.althawranews.net

مدير عام البحث الجنائي يتحدث «لقضايا وناس»:

أكثر من 38 ألف جريمة و60 ألف متهم خلال العام الماضي 2013م

لقاء-معين محمد حنش

أرجع مدير عام المباحث الجنائية بعموم محافظات الجمهورية العميد الدكتور عمر عبدالكريم إخفاق رجال أمن البحث الجنائي في ضبط الجرائم قبل أو أثناء أو بعد وقوعها, خلال العامين الماضيين إلى انعدام الإمكانات البشرية المتخصصة والأجهزة الفنية الحديثة لدى الإدارة العامة للبحث الجنائي وفروعها بالمحافظات, بالإضافة إلى ارتفاع نسبة وقوع الجريمة وكذا انتشار وظهور جرائم حديثة ودخيلة على المجتمع اليمني تفوق قدرات وإمكانات رجال البحث الجنائي.

وأشار مدير عام المباحث إلى أن المجرم يمتلك أساليب وأدوات متطورة وقدرات عالية تفوق قدرات وإمكانات رجال البحث الذين يفتقرون إلى أبسط الإعدادات والتجهيزات التي يمتلكها المجرم.. التفاصيل في هذا اللقاء

الجريمة تطورت والمجرم أصبح يمتلك أساليب تفوق قدرات رجال البحث.

• بدايةً.. كيف تقيّمون عمل رجال البحث الجنائي في مكافحة الجريمة ومستوى الضبط قبل وبعد حدوث الجريمة؟

-أولا: رجال البحث يؤدون مهامهم على أكمل وجه.. إلا أنهم يواجهون مشاكل وصعوبات في عملية ضبط ومكافحة الجريمة خلال العامين الماضيين وذلك يعود لسببين, أولا: ارتفاع نسبة وقوع الجريمة والذي شكل عبئا كبيرا على رجال البحث.. ثانيا: ظهور جرائم جديدة ودخيلة على المجتمع بشكل عام ورجال البحث على وجه الخصوص, ومتابعة هذه الجرائم والحد منها يتطلب التجهيز والإعداد الجيد لرجال البحث الجنائي ورفع مستوى كفاءاتهم, بحيث يتمكنون من متابعة هذه الجرائم التي تعتبر جرائم نوعية مثل جرائم الإرهاب والجرائم المنظمة وجرائم الاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم التي أصبحت تشكل ظاهرة خطيرة على المجتمع اليمني.

استغلال النساء

• برأيك ..ما هي أكثر الجرائم التي تكون فيها النساء طرف.. وتأثيرها على المجتمع؟

-جرائم السرقة وجرائم اختطاف الأطفال وبعضها جرائم القتل..لكن اللافت للنظر هي جرائم السرقة بحيث تشترك المرأة في جرائم السرقة, وهذا يعتبر أسلوبا جديدا بالنسبة لرجال البحث من حيث التغطية ومن حيث استخدام المرأة كوسيلة للتمويه عند تنفيذ عملية السرقة, حيث تتمكن العصابة من المرور بسيارة مسروقة من النقاط الأمنية حين تكون عليها امرأة.

أساليب متطورة

• برأيك هل تطورت الجريمة في استخدام أدوات جديدة في ارتكاب الجرائم؟

-نعم ..الجريمة أصبحت متطورة وتشكل كما قلنا سابقاً عبئا على رجال البحث..فهناك جرائم نوعية ظهرت لأول مرة في المجتمع اليمني.. والمجرم أصبح يمتلك أساليب وأدوات متطورة..لذا يتطلب من رجال البحث الجنائي أن يتطور مقابل ذلك التطور النوعي للجريمة, من أجل مكافحة تلك الجرائم التي أصبحت تفوق قدرت رجال البحث من كافة الأنواع.

السرقة والقتل

• ما هي أكثر القضايا التي تصلكم؟

-يقوم رجال البحث بمتابعة والتحقيق مع المتهمين لمرتكبي الجرائم في قضايا عديدة ومتنوعة أهمها سرقة السيارات والبيوت, والانتحار, والقتل العمد, وقتل النساء للرجال, والقتل الخطأ, ..والعبث في السلاح, وتهريب الأطفال.

وأكثر الجرائم التي تحدث وتصلنا ويحقق فيها رجال الأمن وتعتبر الأكثر انتشاراً في أوساط المجتمع المدني هي جرائم السرقة بمختلف أنواعها, منها سرقة المنازل والسيارات والنشل من على السيارات..والجرائم التي تصلنا عديدة ومتنوعة وتفوق قدراتنا, لذا نحن بحاجة إلى إيجاد كادر مؤهل قادر على ضبط ومنع هذه الجرائم ومكافحتها.

عصابات تستخدم المرأة كغطاء لتنفيذ جرائم السرقة والاختطاف

آفة المخدرات

• ماذا عن المخدرات وتجارتها في بقية المحافظات؟

-جرائم المخدرات بدأت تنتشر بشكل كبير ..فخلال العام الماضي ضبط رجال الأمن كميات كبيرة من المخدرات بمختلف أنواعها خاصة في المنافذ البرية والبحرية.. وهذا المخدرات تمثل خطراً كبيراً على المجتمع والحكومة ولا بد هنا من توفير كافة الوسائل والإمكانيات المناسبة والمتخصصة بمكافحة هذه الظاهرة.

التقطع للحصول على المال

• انتشرت مؤخراً عصابات التقطع والنهب وبالأخص في المدن.. هل تم ضبط مثل هذه العصابات؟

-تمكن رجال الأمن من ضبط الكثير من هذه العصابات.. وهناك عدة عصابات منها من يمتهن حرفة التقطع للحصول على المال أو للسرقة والنشل, وهناك عصابات تقطع لأسباب وظروف شخصية.. وهنا لا بد من التفريق بين التقطع والقطاعات..حيث التقطع يقتصر على شخص معين بغرض سرقته ونهب ما بحوزته, بينما القطاعات وهي التي تتم أو تحدث بين قبيلتين أو محافظتين.. وفي كل الأحوال فقد أصبحت هذه الأعمال ظاهرة مقلقة للأمن والسبب الرئيسي لانتشارها وتوسيعها يكمن في عدم وجود تطبيق للقوانين والأحكام لتكون رادعة لمثل هؤلاء المتقطعين.

وأيضا هناك أعمال تخل بالأمن مثل ظاهرة السرق والسطو بالقوة.. ومنفذو هذه الأعمال يستغلون عدم وجود رجال الأمن في أماكن معينة سواء بالعاصمة صنعاء أو المحافظات الأخرى..لكن تم ضبط الكثير من هذه الجرائم التي تكون بالسطو والسرقة بالقوة.. وأعتقد أن الجريمة قد استفحلت بسبب الأوضاع التي مرت بها البلاد خلال العامين الماضيين لأن المؤسسة الأمنية قد أنهكت من الناحية المادية والإمكانيات وغيرها لضبط مرتكبي مثل هذه الجرائم.

بسبب شركائهم

• يقال إن السجون لديكم مكتظة بالمتهمين لسنوات.. وقضاياهم متعثرة لديكم أو في النيابات؟ كيف تردون على ذلك؟

-أتابع موضوع السجناء وأعمل كشف يومياً للسجناء المتواجدين في سجون البحث الجنائي بالعاصمة أو المحافظات الأخرى.. فقضايا السجناء أكثرها قضايا السرقات.. وبصراحة بعضها تتأخر بسبب استكمال الإجراءات البحثية للمشاركين مع السجين المتهم والانتظار حتى يضبط المشاركون المتهمين مع الموجودين في السجن. وتتعثر قضاياهم حتى يتم استكمال الأدلة.. والمشكلة أن النيابة هي من يجب أن تحرك القضايا, كونهم مطلعين, ولدينا نيابة البحث مطلعة على كل القضايا, وهي معنية بهذا الأمر, لكن العبء يصبح على البحث الجنائي, فإنها من تحقق وتجمع الاستدلالات المتبقية للقضايا, لكننا نراقب سير الإجراءات أولاً بأول بحيث تقدم القضايا بأسرع وقت ممكن إلى النيابة, فلا يجب أن يظل السجين مسجوناً أكثر مدة من الفترة المطلوبة قانونا.

وسائل بدائية

• ما هي أبرز الصعوبات والمشاكل التي تواجهكم؟

-الإمكانيات غير متوفرة بشكل صحيح, نحن ما زلنا نعمل بوسائل بدائية .. فالجرائم تتطور ونحن ما نزال محلك سر.. فيجب تطوير إمكانيات ومعدات وأساليب جهاز البحث الجنائي كي يتمكن رجال الأمن من ضبط الجريمة ومنفذيها قبل أو أثناء أو بعد حدوثها.. فإذا توفرت الأجهزة المتطورة لرجال البحث سوف يتمكنون من القبض على الجرائم وسترتفع نسبة ضبط الجريمة.. ونحن نقدم مقترحات من أجل أن نستفيد من الخبرات البحثية في الدول المجاورة..ويجب مدنا بالوسائل التي نحتاجها لذلك.

38249 جريمة

• كم يبلغ عدد الجرائم المضبوطة خلال العام 2013م في كافة محافظات الجمهورية؟

-بلغ إجمالي الجرائم التي شهدها العام الماضي إلى 38249 جريمة منها 2859 جريمة غير جنائية..أما عدد المتهمين في الجرائم الجنائية خلال الفترة ذاتها فقد وصلوا إلى 49963 متهما من الذكور و9079 متهمة من الإناث..

كما بلغ عدد المجني عليهم 38107 من الذكور و2500 مجني عليها من الإناث بعموم محافظات الجمهورية.

كما أن هناك خسائر بشرية ناتجة عن تلك القضايا وقد بلغت 2625 وفاة في الجرائم الجنائية، و1333 وفاة في حوادث غير جنائية .. بينما الخسائر المادية لتلك الجرائم المرتكبة خلال العام 2013 م فقد بلغت 10 مليارات في الجرائم الجنائية، و610 ملايين ريال ناتجة عن الجرائم غيرالجنائية.

• كلمتكم الأخيرة.. لمن تحبون توجيهها ..؟

-أولاً العمل الأمني متكامل بين رجل الأمن والمواطن ..فإذا لم يوجد التعاون من المواطن لا يستطيع رجل الأمن أو البحث أن يضبط الجريمة بالشكل الصحيح ..فأنا دائما أوجه ندائي للمواطنين بأن يتعاونوا مع رجال البحث في ضبط الجرائم .. وعلى رجال الأمن والبحث أن يحسنوا علاقتهم مع المواطن بحيث يساعد ويستجيب في أي عمل تطوعي أو بحثي في كشف الجرائم والجريمة.

د.عبدالإله الطلوع

القضاء

لن تكون هناك "مناطقية" عند اختيار القضاة العاملين في المحاكم، وقد استبشر المجتمع، لأنه بذلك يفتح الباب واسعاً أمام جميع أبناء الوطن المؤهلين للخدمة في مجال القضاء للمساهمة في خدمة وطنهم وملء الوظائف الشاغرة المعتمدة في سلك القضاء وتخفيف الضغط الحاصل على القضاة حالياً لأنهم ومقارنة بالعدد الموجود في العديد من دول العالم بما في ذلك بعض الدول العربية لأن الإحصائيات العدلية تتحدث عن أن لدينا أربعة قضاة لكل مائة ألف نسمة من السكان فيما يخدم العدد نفسه من السكان في مصر تقريباً 40 قاضياً، وفي أمريكا أكثر من ثلاثين قاضياً تقريباً، وبما أن الرئيس قد أعلن أنه لا"مناطقية" وأن الاعتماد يكون على التأهيل والكفاءة لشغل وظائف القضاء أبناء هذا الوطن وشبابه من المؤهلين للعمل في سلك القضاء بجميع أنواعه. سواء القضاء الشرعي أو التجاري أو الأسري أو المالي للتقدم لشغل وظائف قضائية.

وفي الوقت نفسه إلى البدء في تخصيص أعمال المحاكم بحيث تكون هناك محاكم مرورية في كل المحافظات الصغيرة للنظر في قضايا المرور وحوادثه وتعويضاته ومحاكم للأحوال الشخصية والأسرية تنظر في أحوال الطلاق والخلافات الأسرية عامة.

وفي هذه الحالة فإن تخصصات عديدة شرعية وقضائية يصلح أصحابها ليكونوا أوفياء، وإذا ما اعتمد هذا، فإن أعمال القضاء ستشهد -بعون الله- نشاطاً وضماناً للحقوق العامة والخاصة وفق أحكام مدروسة لا يواجهون ضغطاً يومياً في المعاملات كي يتحول إلى أفعال على أرض الواقع ضمن الحركة الواسعة للإصلاح التي تقودها الحكومة، وإنا لمنتظرون.

ربنا جنّب بلدنا اليمن كل الفتن، فأنت القادر على ذلك.

مدير إدارة شرطة السير بمحافظة الحديدة لـ«الثورة»:

السرعة الزائدة المبالغ فيها السبب البارز في زيادة ضحايا السير

الثورة/ يحيى كرد

أكد مدير إدارة شرطة السير بمحافظة الحديدة العقيد علي العياني على أن إدارة شرطة السير بمحافظة الحديدة تسعى إلى الحد من ارتكاب الحوادث والمخالفات المرورية بالخطوط الطويلة وداخل المدينة من خلال توفير وتركيب كامرات رادارية ونشر المزيد من الدوريات المرورية الثابتة والمتحركة بالأماكن التي يتكرر بها ارتكاب حوادث السير البشعة التي تخلف ضحايا كبيرة في الأرواح والممتلكات جاء ذلك في حديثه لـ(الثورة)فإلى تفاصيل اللقاء:

• في البداية حدثونا عن الأنشطة والفعاليات التوعوية والإرشادية التي قدمتها إدارة شرطه السير بمحافظة الحديدة لمستخدمي الطريق خلال العام المنصرم 2013م؟

- عملنا خلال العام الماضي على نشر الوعي المروري عبر العديد من المنافذ بالمحافظة سواء من خلال أسبوع شرطة السير العربي الموحد في عدد من وسائل الإعلام ومنها إذاعة الحديدة والنزول الميداني إلى الجامعات الحكومية والخاصة والمدارس الأساسية والثانوية والعامة والأهلية والمعاهد وفرز وسائل النقل المختلفة وغيرها من التجمعات السكنية من خلال إلقاء المحاضرات وعقد العديد من الندوات التوعوية والإرشادية إلى جانب اللافتات والبروشورات والملصقات التوعوية والإرشادية لمستخدمي الطريق وذلك بهدف نشر الوعي المروري لديهم, كما حرصنا على إيصال إحصائية الحوادث المرورية وخسائرها البشرية والمادية خلال أسبوع السير إلى كافة سائقي المركبات والمواطنين في نفس الوقت من أجل نقل المآسي التي خلفتها هذه الحوادث لهم كعبرة وتحذير لهم بهدف الحد من حوادث السير, كما تم إصدار صحيفة تهتم بالشأن المروري وتم توزيعها مجاناً على سائقي المركبات وفي الفرز ومكاتب نقل الركاب.

• بماذا تبررون أسباب تراخي وتراجع أداء رجال المرور في تسيير حركه السير بالشوارع والجولات التي تشهد فوضى مرورية حقيقية من قبل سائقي المركبات والدراجات النارية؟

- لا يوجد هناك تراخ ولكن هناك مشكلة نعاني منها والمتمثلة في الازدحام الشديد نتيجة زيادة استيراد السيارات بصورة مخيفة بمعدل800 سيارة في الشهر الأمر الذي يشكل ضغطا شديدا على رجال المرور الذين يقومون بواجبهم في تنظيم حركه السير بكل مهنية واقتدار، والملاحظ أن رجال شرطة السير في محافظة الحديدة هم أفضل من أقرانهم في المحافظات الأخرى من حيث التواجد والانضباط على مدار الساعة في تنظيم الحركة وضبط الشارع من خلال الخدمات الثابتة والدوريات المتحركة والراجلة ولا يوجد أي تقصير أو تراخ في أدائهم بشهادة الجميع.

• تشهد محافظة الحديدة انتشارا هائلا للدراجات النارية. ما هي أسباب انتشارها والصعوبات التي تسببها لكم ولماذا توقفت عملية ترقيمها؟

- الدراجات النارية في محافظه الحديدة تعتبر الوسيلة الأولى والمفضلة لبعض شرائح المجتمع لوصولها إلى الأماكن التي يصعب وصول الباصات الأجرة إليها إلى جانب انخفاض سعر الركوب عليها وسرعة الوصول وهي مصدر دخل للكثير من الأسر بأقل جهد وتكلفة ونحن مع هذه الشريحة التي تلتزم بأدب كسب الرزق والالتزام بقواعد السير واحترام إشارات رجل المرور غير أن الأعداد الكبيرة من الدراجات النارية أصبحت تشكل تهديداً حقيقيا على المجتمع وقلقاً أمنياً فتم إلزام جميع مالكي الدراجات النارية بالترسيم والترقيم وتم ترقيم عدد (50170) دراجة من أصل مائة وخمسه وعشرين ألف دراجة ناريه موزعة على مختلف مديريات المحافظة الـ26 وكان إحجام ملاك الدراجات النارية عن الترسيم والترقيم الطوعي نتيجة عدم تنفيذ قرار دولة رئيس الوزراء في زيارته الأخيرة لمحافظة الحديدة بتخفيض الرسوم إلى 50% من الرسوم المخفضة من رئاسة مصلحة الجمارك والتي وصلت إلى (8116) ريالاً من أصل (14025) ريالاً حسب طراز الدراجة النارية، وظل مالكو الدراجات منتظرين تنفيذ هذا القرار حتى انتهت مهلة الترقيم الطوعي , أما عن الأسباب التي أدت إلى انتشارها بأعداد كبيرة هي التهريب وبيعها مهربة علنا في المدن حتى في ظل فترة السماح بالترسيم خلف المعارض وبيعها بدون ترسيم.

• كم بلغت الحوادث المرورية المرتكبة بمحافظة الحديدة وما أبرز أسباب ارتكابها ؟

- بلغ عدد الحوادث المرتكبة خلال العام الماضي 2013م 945 حادثا منها 319 حادث صدام آليات و306 حوادث دهس و15 حادث صدام جسم ثابت و158 صدام دراجات نارية و139 حادث انقلاب و8 حوادث سقوط نجم عنها وفاة 427 شخصا بينهم 118 طفلا وطفلة و22 امرأة فيما أصيب 984 شخصا بإصابات بليغة بينما أصيب 495 شخصا بإصابات بسيطة وكانت أسباب هذه الحوادث هي 189 حادث إهمال سائقين و178 إهمال مشاة و353 سرعة زائدة و99 حادث خلل فني و54 حادث بدون تراخيص و40 حادث سواقة أحداث وحادث واحد سكر و5 حوادث أخرى مخلفة خسائر مادية بلغت 288 مليونا و430 ألفا، ومن أسباب ارتكاب هذه الحوادث أيضا ارتفاع أسعار قطع الغيار وعدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس وعدم الصيانة للمركبة بصورة دورية والسرعة وزيادة عدد التجاوزات الخاطئة في الطرق الطويلة لعدم وجود منعطفات تنبيهية، وعدم قيام الجهات المختصة بصيانة الخطوط الطويلة التي تتعرض لبعض الأضرار نتيجة الأمطار والسيول بسبب هشاشتها، كذلك عدم رفع الرمال المتحركة التي تغطي بعض الخطوط الطويلة مثل الخط الساحلي وغيرها.

• لماذا محافظة الحديدة من أكثر محافظات الجمهورية ارتكابا للحوادث المرورية ؟

- جميع الطرق المتصلة بالمحافظة هي طرق طويلة ولا توجد فيها منعطفات يهدئ قائد المركبة من سرعته فبمجرد ما يتحرر من المنعطفات الجبلية ينطلق السائق بسرعة غير قانونية التي تؤدي إلى ارتكاب الحوادث وزيادة أعداد الضحايا في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة وغيرها من الأضرار , وسوف يكون لرجال شرطة السير حضور فاعل على الطرق الطويلة من خلال مراكز مراقبة مرورية ورصد رادارية لضبط تجاوز السرعة المسموح بها, ومن الطبيعي كلما زاد ارتكاب أخطاء قائد المركبات ارتفعت أعداد الحوادث وإدارة شرطة السير تسعى جاهدة للحد من ارتكاب هذه الحوادث بالوسائل والإمكانات المتاحة لنا.

• ماذا عن المخالفات المرورية المرتكبة وهل يتم تطبيق القانون على المخالفين ؟

- يقوم رجال شرطة السير على مدار الساعة بضبط المخالفات ورصدها وإدخالها في النظام الآلي وإرسال المخالفات للأرقام الصادرة من المحافظات الأخرى لقيدها على المركبات لحين التجديد أو نقل الملكية وقد بلغت عدد المخالفات المحررة للعام 2013م بـ(40128) مخالفة لا يمكن استثناء أو إعفاء أي مخالفة تحت أي مبرر إضافة إلى عدم وجود صلاحية في النظام الآلي للإعفاء.

• ما هي الإجراءات التي تتخذوها حيال السيارات المنتهية المتهالكة التي تساهم في الحوادث المرورية وتلويث البيئة ؟

- ليس هنا عمر افتراضي للمركبة حتى يتم إتلافها بناء عليه ولا يوجد هناك إجراءات إلزامية يتم إخضاع أي سيارة متهالكة للحجز أو تسليمها لأي ورشه بمحضر يلزم صاحبها إجراء الصيانة وهناك مركبات مضى على دخولها البلاد أكثر من ثلاثين عاما ولا تزال بحالة جيدة من خلال الصيانة الدورية ولذا فإن إدارة شرطة السير أقرت استيراد المركبات الحديثة ورفع رسوم جمارك السيارات ذات الموديلات القديمة لمنع استيرادها هذه الإجراءات التي يمكن لإدارة المرور اتخاذها حيال السيارات المنتهية والمتهالكة.

• لماذا إشارات المرور الضوئية لم تعد تعمل منذ عدة سنوات ؟

- إشارات المرور الضوئية كل ما يتم تركيبها بمدينه الحديدة تتوقف بعد ستة أشهر فقط وتم مؤخراً تركيب إشارات ضوئية حديثه غير أنها وبعد مرور فترة وجيزة توقفت عن العمل وذلك لعدة أسباب منها عدم تدريب كوادر لصيانتها بصورة دورية وعدم توفر قطع الغيار المطلوبة لإعادة تشغيلها كلما توقفت عن العمل.

للأسف

• يتعرض رجل المرور وبصورة متكررة لاعتداءات وسخرية من قبل بعض السائقين هل هناك إجراءات يتم اتخاذها لحماية رجل المرور ؟

- للأسف هذا ما يتعرض له رجل المرور من قبل بعض سائقي المركبات وخاصة القادمين أو الوافدين من المحافظات الشرقية رغم أنه يقوم بدور إنساني كبير من أجل سلامة الجميع بشكل عام ومستخدمي الطريق بشكل خاص وفرض النظام في الشوارع العامة ومن المفترض أن يكون محل تقدير واحترام من الجميع وهذه من الصعوبات التي يواجهها رجال المرور بالمحافظة في تنفيذ مهامهم نتيجة الوضع الذي تمر به البلاد ونحن نعمل على ضبط كل من يحاول الاعتداء والسخرية من رجل شرطة السير وتوقع عليه الغرامات القانونية وإحالة الحالات التي تستدعي إلى النيابة للفصل في القضية وفقا للشرع والقانون بتهمة الاعتداء على موظف عام أثناء أدائه لواجبه.

يشكو سائقو باصات الأجرة الداخلية بالمحافظة من أن إدارة المرور تفرض عليهم من 200ألف إلى 400ألف مقابل نقلهم من خط إلى خط آخر ما تعليقكم على ذلك؟

هذا غير صحيح فشكواهم كيدية لغرض التشهير بإدارة شرطة السير عبر وسائل الإعلام وخاصة الحزبي والأهلي وهذه الشكوى وصلت بالفعل وهي منظورة بإدارة شرطة أمن المحافظة للتحقيق مع اللجنة النقابية السابقة لتورطها في ممارسات نصب واحتيال وتزوير للتنازلات من الباصات الأجرة المنسحبة من بعض الخطوط واستلم أعضاء النقابة مبالغ مالية تصل إلى أربعمائة ألف ريال من السائقين الجدد الراغبين بالتسجيل في بعض الخطوط ولصقوا التهمة بالمرور الذي ليس له أي علاقة بهذا الموضوع والآن إدارة شرطة السير عملت من منطلق المسؤولية لمنع هذه الممارسات ويعتبر التحقيق مع اللجنة النقابية بداية الطريق للكشف عن المتورطين في هذه القضية وسيتم الكشف عن نتائج هذه التحقيقات بحيث يعلم الجميع من هو المذنب في هذه القضية.